

**La décentralisation, choix incontournable de
l'action publique**

**اللامركزية الخيار
الأوحد للعمل العمومي**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين، النبي الكريم،
المبعوث رحمة للعالمين.

- دولة السيّد الوزير الأول،
 - معالي السيّد وزير الداخلية
والجماعات المحلية والتهيئة
العمرانية،
 - أصحاب المعالي السيدات والسادة
الوزراء،
 - السيدات والسادة الولاة والولاة
المنتدبون،
 - السيدات والسادة المنتخبون المحليون
والوطنيون،
 - الإطارات المدنية والعسكرية،
 - أسرة الإعلام،
- السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في البداية، يتوجه المشاركون في
الورشة الأولى المخصصة لـ "اللامركزية
الخيار الأوحد للعمل العمومي"، بأسمى

آيات الشكر والعرفان وكذا التقدير
لفخامة رئيس الجمهورية السيّد عبد
العزیز بوتفليقة على تشريفه للقاء
الحكومة بالولاية و منحه رعايته السامية
و دعمه الكامل لهذا الموعد السنوي
الهام الذي أضى منبرا مفتوحا للنقاش
حول الخيارات الكبرى والإستراتيجية لنهج
الدولة والذي كان له فضل المبادرة به
وتأسيسه .

لقد مثلت التوجيهات السديدة التي
تضمنتها رسالة فخامة السيّد رئيس
الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة
بالنسبة للمشاركين في هذا اللقاء
الركيزة الأساسية لمحاور الإصلاحات الكبرى
وورقة طريق استناروا بها في أشغالهم ،
وشكلت بالنسبة لنا نحن المشاركون في
الورشة الأولى التي تعنى باللامركزية
كخيار حتمي كدعامة رئيسية من أجل بلوغ
فعالية أكبر في الميدان خدمة لمواطنينا
وإعطاء دفعة أكبر للتنمية المحلية ،

لذلك فاللامركزية هي حقا خيارنا الأوحـد
للعمل العمومي.

إن هذا المشروع الطموح يحمل في
طياته إصلاحات عميقة في ثقافة تسيير
الشأن العمومي ولا يقتصر فقط على تحويل
بعض الإجراءات الإدارية من المستوى
المركزي إلى المستوى المحلي بقدر ما هي
تكريس لثقافة تسيير عصرية تتجاوب مع
مقتضيات المرحلة الراهنة وانشغالات
مواطنينا اليومية.

يقتضي العمل الجوّاري التواجد الدائم
والفعال لإدارة محلية قوية بمنتخبـيها
وإطاراتها تضطلع بكامل صلاحياتها وبدون
قيود أو رجوع تلقائي ودائم إلى الإدارة
المركزية من أجل معالجة قضايا ذات نطاق
محلي.

هذا المسعى الطموح الذي أكد عليه
فخامة رئيس الجمهورية في تعليماته
السديدة خلال مجلس الوزراء المنعقد
بتاريخ 26 سبتمبر 2018 الرامية لتعميق

مبدأ اللامركزية تجاوبا مع المقتضيات المحلية، قد استجابت له الحكومة بتعبئة كل القطاعات لجعل اللامركزية في لب كل الإجراءات والتدابير الخاصة بتسيير الشؤون العمومية وهو ما لمسناه وثمانه خلال مداخلات السيدات والسادة الوزراء خلال افتتاح هذا اللقاء.

دولة الوزير الأول،
معالي السيد وزير الداخلية
والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،
أصحاب المعالي السيدات والسادة
الوزراء،
السيدات و السادة الحضور،

إن تكريس هذا المسعى على مستوى إداراتنا العمومية سواء مركزية أو محلية قد أطرها المجلس الوزاري المشترك المنعقد بتاريخ 16 أكتوبر 2018 عبر التعليمات التي وجهها معالي الوزير الأول المتعلقة بإعادة تفعيل مسار اللامركزية وتعزيزه بتحويل و لا مركزية أربعة عشر (14) إجراء إداري من الإدارات المركزية إلى الإدارات المحلية التي مست قطاعات نشاط هامة من حيث تأثيرها وانعكاساتها

على المردودية الاقتصادية والاجتماعية
والتنموية لفائدة الساكنة.

وهو ما ثمنه المشاركون في الورشة
وهم يتوقعون لتوسيعها إلى مجالات و أعمال
إدارية ومالية واقتصادية أخرى التي تمس
مباشرة الحياة اليومية للمواطن وتسهم
في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار على
المستوى المحلي.

بالنظر إلى الأهمية البالغة التي
تكتسيها اللامركزية كنهج حتمي للتسيير
العمومي انطلاقا من المبادئ السامية
السابق ذكرها وكذا ما تضمنه مخطط عمل
الحكومة، خلص المشاركون في الورشة
الأولى تحت عنوان "اللامركزية الخيار
الأوحد للعمل العمومي" وبعد نقاشات
مستفيضة ومتفتحة إلى مجموعة من
التوصيات التي شرفني المشاركون في هذه
الورشة لأتلوها على مسامع حضراتكم :

التوصيات

بداية ألح المشاركون في الورشة على
تثمين الإصلاحات السياسية التي باشرها
فخامة رئيس الجمهورية وتوجّها التعديل
الدستوري لسنة 2016 من خلال تعميق حقيقي
لمشروع اللامركزية الفعلية وتعزيز دور
المجالس المنتخبة المحلية والتي تعتبر
قاعدة اللامركزية وحجر الزاوية في
نجاحها.

وعليه يوصي المشاركون بتسريع وتيرة دراسة كل مشاريع النصوص القانونية التي تعنى بتكريس اللامركزية وعلى رأسها :

- مشروع القانون الموحد للجماعات

الإقليمية، الذي سيشكل الإطار الأنسب لتعزيز صلاحيات المجالس الشعبية المحلية وخاصة دور رئيس المجلس الشعبي البلدي في التكفل بانشغالات المواطنين و تنمية جماعاته الإقليمية،

- مشروع قانون الجباية المحلية الذي

سيتيح إلى إقامة نظام لامركزية مالية فعالة ، كما يوفر للجماعات المحلية موارد مالية معتبرة لتعزيز نشاطها الاقتصادي وتحقيق مخططات التنمية المحلية، كما سيسمح للجماعات المحلية بإعداد سياستها الجبائية المحلية بشكل يتماشى والسياسة الوطنية للجباية ولا يتعارض معها .

كما يوصي المشاركون بإعداد مشروع قانون جديد وموحد للامركزية لتدعيم ما جاءت به مشاريع القوانين السالفة الذكر باعتباره سيكون الإطار العام لعمل مصالح الدولة مركزية كانت أو محلية وكذا تدعيم دور الوالي كممثل للدولة ومندوب الحكومة، و نفس الشيء بالنسبة للمنتخبين المحليين.

بالنظر للمبادئ الجوهرية والإصلاحات العميقة التي تحملها مشاريع القوانين سالفة الذكر، ترى الورشة بأن هذه السياسة يجب أن تجسد تدريجيا وفق خارطة طريق تعد مسبقا وفق أولويات على المديين المتوسط والبعيد. وانخرطا ضمن هذا المسعى فإن المشاركين يتقدمون باقتراح الإجراءات الاستعجالية التالية :

1- من أجل ضمان فعالية الخدمة العمومية، بات من الضروري أن تركز المهام المنوطة بالإدارة المركزية للدولة في المسائل والجوانب المتعلقة برسم

السياسات العامة في إطار عمل حكومي منسق، لتكون مهامها مرتبطة بصورة أكبر بالتفكير والإشراف والرقابة وكذا الاستشراف وتقييم عمل مصالحها المتواجدة على المستوى المحلي، لذلك يستوجب تحويل كل الإجراءات والتدابير العملية وذات البعد المحلي إلى المصالح غير الممركزة للدولة على مستوى الولايات باعتبارها الأقرب في التكفل بحاجيات المواطنين والمتعاملين.

2- إعادة النظر في تنظيم مصالح إدارتي الولاية والبلدية وكذا المصالح الخارجية للدولة على المستوى المحلي دعماً لها من أجل مواجهة متطلبات لا مركزة القرارات والتدابير الإدارية.

3- يعد من الضروري أن تزود هذه المصالح غير الممركزة بكل الوسائل (البشرية، المادية، القانونية والتنظيمية) لأن تضطلع بمهامها على أكمل وجه، مع إعطائها الصلاحيات المتعلقة بتقديم

آرائها التقنية للمشاريع ذات البعد المحلي دون الرجوع إلى الإدارات المركزية التابعة لها إلا في الحالات الخاصة.

4- تدعيم دور مجلس الولاية، كآلية تشاورية بين مختلف قطاعات النشاط للهيئة التنفيذية وفضاء لتحقيق التناسق في تنفيذ السياسات العمومية عن طريق تعزيز صلاحيات الوالي في إطار عدم التركيز. في هذا السياق، يتعين إعداد النص التنظيمي المتعلق بسير مجلس الولاية طبقاً لأحكام المادة 111 من قانون الولاية.

5- تدعيم دور الوالي بصفته ممثلاً للدولة على مستوى الولاية ومندوب الحكومة لاسيما في مجال تسيير مشاريع التجهيز للدولة المسجلة بعنوان البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD)، لإضفاء أكثر مرونة من أجل الدفع بعجلة التنمية المحلية وتلبية حاجيات المواطنين بصورة بفعالة وذلك في إطار أحكام القانون العضوي

المتعلق بقوانين المالية، مع ضرورة
ارسال نسخ من القرارات إلى وزارة
المالية و الوزارات المعنية.

6- تحويل تسليم كل الرخص والاعتمادات
المتعلقة بمشاريع وملفات ذات بعد محلي،
إلى السلطات المحلية خاصة وأن ملفاتها
يتم إعدادها ودراستها محليا، بناء على
آراء المصالح غير الممركزة للدولة على
مستوى الولايات، مع الإبقاء على إمكانية
الطعن فيها سلميا أمام الإدارات
المركزية المعنية.

7- تمكين السلطات المحلية من التصرف في
المنشآت العمومية غير المستغلة
والمنجزة كليا على عاتق ميزانية
الدولة، إما بإعادة تخصيصها إلى مرافق
عمومية أخرى أو استغلالها اقتصاديا
بشراكة بين الجماعات المحلية ومتعاملين
اقتصاديين.

8- كل الإجراءات المتعلقة بالاعتماد ومنح
الرخص التي يتم مباشرتها محليا يجب أن

تجسد بموجب قرارات محلية حصريا مع
استيفاء الاستشارة القانونية للمصالح
الخارجية للدولة.

9- المصادقة على كل الدراسات محليا وإعفاء
المشاريع الاستثمارية من دراسة الأخطار
عندما يتم توطيئها في مناطق محمية سبق
أن كانت لها محل دراسات مماثلة.

10- لا مركزة إجراءات المصادقة على الدراسات
التي تنجز محليا وقصر الرجوع إلى مصالح
الدولة المركزية فقط في الحالات
الاستثنائية ذات طابع خاص أو بالنسبة
للمشاريع ذات البعد الوطني.

11- تمكين دراسة كل البرامج المسجلة بعنوان
الولاية على مستوى اللجان الولائية
للمصفقات مهما كان السقف المالي
للمشروع.

12- تمكين الولاية المنتدبين من نفس صلاحيات
السيدات والسادة الولاية التي سيتم لا

مركزتها سيما بالنسبة للولايات الجنوبية
تعميقا لمسعى اللامركزية.

13- تمكين الوالي المنتدب من الصلاحيات
الكاملة لتسيير ميزانية تجهيز الدولة
بعنوان البرامج القطاعية غير الممركزة
وذلك كما هو الحال بالنسبة للولايات
الأم، حيث يتم تخصيص هذه البرامج مباشرة
لصالح الولايات المنتدبة وتسجيلها
بعنوان السيدات والسادة الولاة
المنتدبين.

14- تثمين قرار تحويل إنجاز المناطق
الصناعية الجديدة إلى السيدات والسادة
الولاة والتي جاءت موافقة لتوصيات لقاء
الحكومة مع الولاة لسنة 2016 والذي مكن
من إعادة بعث هذا البرنامج الطموح
والبدء في تجسيده من أجل بلوغ الأهداف
المتوخاة، يوصي المشاركون بأن يتم
تأطير هذه الفضاءات الصناعية بالإضافة
إلى مناطق النشاط وكذا مناطق النشاط
الصغيرة عبر نص تنظيمي جديد يحدد شروط

إنشائها وتهيئتها وتصنيفها وتسييرها،
مع إعطاء صلاحية لرؤساء المجالس الشعبية
البلدية بخصوص مناطق النشاط.

يسمح هذا النص التنظيمي بتأطير أكثر
وضوحا لنشاط هذه المناطق وإعطائها سند
قانوني.

15- كما تقترح الورشة توسيع قائمة القرارات
المحولة من طرف السيد الوزير الأول
لتشمل القطاع الاقتصادي والمالي
والخدماتي على غرار البنوك والهيئات
المالية والوكالات الأخرى للدولة التي
يجب أن تشكل دعما لأداء الإدارات
العمومية في مجالات التكفل بانشغالات
المواطنين وكذا الفعالية في تجسيد
ومرافقة حاملي المشاريع في مختلف
المجالات كالزراعة والصناعة والسياحة
... إلخ.

16- دعم لامركزية الإجراءات المتعلقة بدراسة
ملفات القروض والبت فيها على المستوى
المحلي مع إعادة النظر في السقف المالي

للاختصاص البنكي في مجال منح القروض، بحيث يقتصر اختصاص المديريات العامة على القروض التي تتجاوز 2 مليار دينار.

17- حث المؤسسات المالية على تكثيف تواجدها على المستوى المحلي لاسيما من خلال إجراءات تحفيزية خاصة، وذلك بنشر وكالاتها عبر التراب الوطني، وإنشاء فروع جهوية تتناسب مع خصوصيات الولايات وحاجيات اقتصاداتها المحلية.

18- الورشة تقترح أن ترفق إجراءات اللامركزية بتخفيف وتوحيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتدابير غير الممركزة من خلال تبسيطها و تقليص آجال تنفيذها ورقمنتها.

19- يقترح إنشاء آلية لدى الأمانة العامة للحكومة بأن تكون دراسة كل المشاريع الجديدة للنصوص التنظيمية والقانونية متوافقة مع هذا النهج الذي أقرته السلطات العمومية لتعزيز مبدأ اللامركزية في ترسانتنا القانونية.

ختاماً، فإننا نعتز وبفخر بهذا التحول
الاستشارافي الذي ينصب ضمن إستراتيجية
التنمية المستدامة، التي أقرها فخامة
رئيس الجمهورية السيّد عبد العزيز
بوتفليقة، استجابة لمقتضيات المرحلة
الراهنة التي تستدعي جاهزية أكبر من
لدى المصالح المحلية، سواء بالنسبة
للتشريعات والتنظيمات أو الموارد
المادية والبشرية الواجب تسخيرها
وتعبئتها خدمة للمصالح العام.
أشكر الجميع على كرم الإصغاء وإعارة
الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته.